

نائب الرئيس حسين الشيخ يجتمع بنقابة المحامين ويشدد على أهمية سيادة القانون وإجراء الانتخابات وتعزيز منظومة العدالة

رام الله - 23/09/2026 - اجتمع سيادة نائب رئيس دولة فلسطين حسين الشيخ، اليوم الأربعاء، مع نقابة المحامين الفلسطينيين، برئاسة نقيب المحامين أ. فادي عباس، وبمشاركة واسعة من المحامين من الضفة الغربية، فيما شارك ممثلو النقابة في قطاع غزة عبر تقنية الاتصال المرئي.

وحضر الاجتماع أعضاء مجلس النقابة في مركزي النقابة في القدس وغزة، وعدد من النقباء السابقين، وعدد من ممثلي الكتل النقابية واللجان الفرعية واللجان النقابية.

وبحث الاجتماع الوضع السياسي العام، وآخر المستجدات المحلية والإقليمية والدولية، والأوضاع الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب الاستحقاق الانتخابي وأهميته في إعادة تفعيل الحياة السياسية والبرلمانية وتعزيز البناء المؤسسي.

واستمع الشيخ إلى مداخلات وآراء المحامين وملاحظاتهم حول مختلف القضايا السياسية والقانونية والوطنية والدولية، مؤكداً أن الانتخابات تمثل استحقاقاً وطنياً ومدخلاً أساسياً لتجديد المؤسسات التمثيلية، وهي ليست مجرد استحقاق إجرائي أو عملية فنية، وإنما تشكل مدخلاً أساسياً لإعادة بناء الحياة السياسية والمؤسساتية على أسس ديمقراطية، وتعزيز المشاركة الشعبية والسياسية، والوصول إلى حياة برلمانية فاعلة تكرر الفصل بين السلطات، والمساءلة والشفافية والرقابة.

وشدد الشيخ على أن سيادة القانون تشكل أساساً للحياة العامة وعمل مؤسسات الدولة، مؤكداً ضرورة احترام كرامة المواطنين وحقوقهم وحياتهم، وترسيخ الضمانات القانونية التي تكفل العدالة والمساواة أمام القانون.

وأكد الشيخ أهمية استقلال وتكامل مكونات قطاع العدالة، وفي مقدمتها القضاء والنيابة العامة ونقابة المحامين، بما يضمن حق الدفاع، ويحمي الحقوق والحريات، ويعزز ثقة المواطن بمنظومة العدالة.

وشدد على ضرورة استمرار التواصل والحوار مع نقابة المحامين وكافة مكونات قطاع العدالة، والاستفادة من خبراتهم وملاحظاتهم في تطوير البيئة القانونية والمؤسسية، والوصول إلى الحريات المنشودة وترسيخ دولة القانون والمؤسسات.

من جانبه، أكد نقيب المحامين فادي عباس أهمية استمرار الحوار مع القيادة الفلسطينية في مختلف القضايا الوطنية والقانونية، مؤكداً على حرص النقابة الدائم على تعزيز دورها في حماية سيادة القانون والحقوق والحريات، مشدداً إلى الحاجة الملحة إلى تطوير المنظومة العدلية، بما يخدم المواطن ويعزز استقلال القضاء، ومشدداً على الدور المحوري لنقابة المحامين في منظومة العدالة.